

## الغانم وصل إلى جنيف لحضور مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي

في جنيف السفير جمال الغنيم وسفير دولة الكويت لدى الاتحاد السويسري بدر التنيب. كما حضر الغانم بصفته ممثلاً للمجموعة العربية مادية عشاء أقامتها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غاريلا كويباس بمقر الهيئة المكسيكية في جنيف على شرف رؤساء المجموعة الجيوسياسية في الاتحاد.

■ وصل رئيس الشعبة البرلمانية رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم على رأس وفد برلماني الليلة قبل الماضية إلى مدينة جنيف السويسرية للمشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 138 الذي سيعقد خلال الفترة من 23 إلى 28 الجاري. وكان في استقبال الغانم على أرض المطار مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

### رئيس المجلس: نتفهم مطالب الإطفائيين وندعمها

■ وأضاف العمي، ان النقابية أبلغت الغانم بأبرز مطالبها المستحقة والمعادلة التي من شأنها الارتقاء بالعمل وتوفير بيئة أكثر استقراراً، كما شدوا خلال اللقاء على رفضهم للتوجه الحكومي لمسكرة الإطفاء وضرورة بقائهم تحت مظلة ديوان الخدمة المدنية. وأوضح أن النقابية ثمنت عاليا تفهم الرئيس الغانم، معربة عن شكرها لمواقفه المقدره واهتمامه الواضح في الاستماع إلى مطالبها. وتقدم العمي بالشكر إلى الغانم على حسن الاستقبال ورعاية صدره وسعة أفقه وطريقة التعامل الحضاري الذي تتميز به شخصيته الرائعة وسرعة تواصله وتجاوبه مع رجال الإطفاء.

■ أعرب رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم عن تفهمه لمطالب رجال الإطفاء التي عرضتها عليه نقابة العاملين في الإطفاء، مؤكداً أنه سيتواصل مع نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بهدف الدفع بما يقدمه المصلحة العامة. ونقل رئيس النقابة خالد العمي عن الرئيس الغانم اهتمامه بمساعدة الإطفائيين على القيام بدورهم البطولي، مشيراً إلى أن الغانم أشاد خلال لقائه وفد النقابة في وقت سابق بما يقوم به الإطفائيون وبذلتهم الثمينة والنفوس من أجل العمل على إنقاذ أرواح وممتلكات الناس وتضحياتهم التي لا تحصى على أمد.



■ الرئيس الغانم مصافحاً مستقبليه لدى وصوله إلى جنيف

## أبل يطلب إيضاحات بشأن مخالفات وتجاوزات ديوان المحاسبة

■ قدم النائب خليل أبل طلباً جديداً إلى رئيس مجلس الأمة لاستيضاح بعض الأمور التي عن أمور تتعلق بالمخالفات والتجاوزات في ديوان المحاسبة وسأل عن السند والمبررات القانونية الموجهة لاستمرار تقاضي صرف بدل رقباني مساند للمهندسين العاملين بإدارة تشغيل وصيانة المبنى والخدمات ديوان المحاسبة على الرغم من فصل المراقبة من إدارة الدعم الفني وتحديد اختصاصات جديدة لها (الفاء صفة الرقابة عنها)؟ وذلك منذ صدور الهيكل الجديد في مارس 2017 وعدم إيقاف البديل عنهم حتى تاريخ طرح هذا السؤال، على أن يتم تزويده بكل المستندات المؤيدة لمبررات ديوان المحاسبة بالاستمرار بصرف البديل المشار إليه؟ واستفسر عن المهلات العلمية وسنوتات الخبرة العملية والاختصاصات الوظيفية المكلف بالإشراف على إدارة تشغيل وصيانة المبنى والخدمات وفقاً للملك الجديد ومسبب التوصيف الوظيفي لديوان المحاسبة؟ وهل يعتبر المكلف حالياً بالإشراف على إدارة التشغيل والصيانة مهول من الناحية الهندسية للإشراف على كافة الأمور المتعلقة بمقود صيانة المبنى وتشغيله والخدمات؟ على أن يتم تزويدي بالمستندات المؤيدة لذلك.

وطلب كشفاً بالأعداد الفعلية للمعينين لديوان المحاسبة سنوياً من مهنيين وفنيين ومهندسين وإداريين وقانونيين ومحاسبين قبل تولي نائب رئيس ديوان المحاسبة الحالي خلال الأربع سنوات السابقة لتوليه المنصب وما تكلفها المالية على الميزانية العامة للدولة على كافة أنواع بنود الميزانية (الرواتب وغيرها.... الخ)، وتزويدي بكشف بأعداد المعينين وفقاً لما سبق ذكره بعد توليه لمنصب نائب رئيس ديوان المحاسبة أو رئيساً بالإنابة وحتى تاريخ طرح هذا السؤال وما تكلفها على الميزانية العامة للدولة على كافة أنواع بنود الميزانية (الرواتب وغيرها.... الخ)، بحيث يتم إدراج الكشفيين في بيان تفصيلي موضح بذلك مع تحديد ما إذا تم طلب تعزيز ميزانية ديوان المحاسبة في أي من السنوات بعد تولي نائب رئيس ديوان المحاسبة للمنصب جراء هذه التعيينات وذكر تفاصيلها وتزويده بالمستندات المؤيدة لذلك؟ وتابع تسألواته قائلاً ما ترتيب الاختيارات للمرشحين المقبولين والمجتازين للاختبارات والمقابلات الذين تم تعيينهم بوظائف الديوان المختلفة منذ تولي نائب رئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان المحاسبة بالإنابة؟ ومدى قدرة القطاعات المختلفة على منح المعينين للتدريب المهني الكافي لتأهيلهم لمزاولة أعمال التحقيق على كافة الجهات الخاضعة للديوان المحاسبة؟ وما الآلية التي سوف تتبع لتقييمهم نظراً لطول فترة التدريب مع بيان يوضح ترتيب الاختيارات للإشراف في الوظائف الشاغرة من العاملين بديوان المحاسبة بكل القطاعات الرقابية والإدارية والفنية والمالية والمهنية وغيرها حسب للقوانين المطبقة بالدولة وفقاً للأدبيات في الحصول على المهلات الجامعية وغيرها ومباشرتهم للأعمال والكفاءة وذلك قبل تطبيق المسابقة والإعلان عن تلك الوظائف الشاغرة؟ مع توضيح السند القانوني والمبررات والمعايير التي استند إليها ديوان المحاسبة بشأن القرارات الصادرة إذا ما جاءت مخالفة لترتيب الاختيارات للإشراف في الوظائف الشاغرة طبقاً للقوانين المطبقة بالدولة كنظام الخدمة المدنية وفقاً للأدبيات في الحصول على المهلات الجامعية وغيرها ومباشرتهم للأعمال والكفاءة، وما أسس المناقشة التي تم اعتمادها بهذا الشأن مع تزويدي بكافة المستندات الرسمية وأي مخاطبات رسمية تمت بهذا الخصوص مع كل من إدارة القوى والتشريع وديوان الخدمة المدنية ومجلس الخدمة المدنية بشأن هذا الموضوع وأي استنتاجات صدرت بهذا المجال، مع رد تلك الجهات على تلك المخاطبات أو الاستفسارات.

وسأل عن السند القانوني لديوان المحاسبة بتطبيق الموكمة والمخاطر في أعمال التحقيق بالجهات الخاضعة لرقابته والتي شكلت لها العديد من اللجان؟ وما رأي مجلس الوزراء بشأن تطبيق الموكمة بديوان المحاسبة مع بيان ما إذا كان هناك أي تنسيق مع مجلس الوزراء وجهات الاختصاص لتطبيق أعمال التحقيق والجهات الخاضعة لرقابتها حول مدى إمكانية واستعدادها لتطبيق الموكمة والمخاطر وفقاً لمعاييرها التنظيمية، مع تزويدي بأي مكاتبات أو استفسارات رسمية أو اجتماعات تمت بهذا الشأن، وأي ردود تمت عليها والمستندات المؤيدة لذلك؟ كذلك استفسر عن السند القانوني لقيام ديوان المحاسبة بتطبيق رقابة الأداء على أعمال الجهات الحكومية وغيرها؟ مع تزويده برأي إدارة القوى والتشريع بشأن مدى قانونية تطبيق هذه الرقابة من عدمه، بأي مكاتبات أو استفسارات رسمية أو اجتماعات تمت بهذا الشأن وأي ردود تمت عليها والمستندات المؤيدة لذلك؟

والمستندات المؤيدة لذلك؟ كذلك استفسر عن السند القانوني لقيام ديوان المحاسبة بتطبيق رقابة الأداء على أعمال الجهات الحكومية وغيرها؟ مع تزويده برأي إدارة القوى والتشريع بشأن مدى قانونية تطبيق هذه الرقابة من عدمه، بأي مكاتبات أو استفسارات رسمية أو اجتماعات تمت بهذا الشأن وأي ردود تمت عليها والمستندات المؤيدة لذلك؟

والمستندات المؤيدة لذلك؟ كذلك استفسر عن السند القانوني لقيام ديوان المحاسبة بتطبيق رقابة الأداء على أعمال الجهات الحكومية وغيرها؟ مع تزويده برأي إدارة القوى والتشريع بشأن مدى قانونية تطبيق هذه الرقابة من عدمه، بأي مكاتبات أو استفسارات رسمية أو اجتماعات تمت بهذا الشأن وأي ردود تمت عليها والمستندات المؤيدة لذلك؟

## وجه أسئلة إلى رئيس الوزراء ووزير المالية والداخلية عن إجراءات تطبيق القانون العدساني يطالب بسحب المجلس الأولمبي الآسيوي والتحري عن شبهات ارتكاب جريمة غسل الأموال

■ وانتقد طريقة استغلال أراضي املاك الدولة من قبل المجلس الأولمبي الآسيوي والمشروع الاستثماري والمتضمن إقامة أبراج سكنية وفندق ومجمع تجاري استثماري لا يمت بصلة إلى طبيعة أعمال المجلس الأولمبي الآسيوي. وأضاف ان الديوان اكد مخالفة العقد المبرم بين المجلس الأولمبي الآسيوي وشركة الموارد المالية المتحدة لنص المادتين (10)، (11) من العقد المبرم بين المجلس ووزارة المالية. والجانب الجزائي ذكر تقرير الديوان ان الأوراق والبيانات المتعلقة بتفري في جريمته تسهيل الاستيلاء على المال العام والأضرار به طبقاً للمادتين (10، 14) من القانون رقم (1) لسنة 1993. وعلى ذلك طلب العمساني من رئيس الوزراء اعداده بالإجراءات التي تمت بشأن المخالفات والملاحظات الواردة بتقرير ديوان المحاسبة في يونيو 2013.

وفي رساله إلى وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح والمالية تايه الجحرف أشار إلى وجود إيداعات وسحوبات نقدية وتحويلات وشيكات وعمليات مالية لأشخاص وشركات ومنها متعلقة بالبنحة الأولمبية والمجلس الأولمبي الآسيوي وأن هناك تقريراً ومذكرة تفاهم بين وحدة التحريات المالية ووزارة الداخلية تفيد بتلك الإيداعات والتحريبات التي تمت لإنشاء المعاملات ومدى وجود شبهة جنائية غسل أموال من عدمه، مستثلاً ما الإجراءات المتبعة تجاه القضية المذكورة.



■ رياض العنساني

■ طالب النائب رياض العنساني سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بحضور التسنيق مع وزير المالية والداخلية لإجراء التحريات والوقوف على مدى وجود شبهة جنائية في غسل الأموال من عمها في المجلس الأولمبي الآسيوي. وأضاف العنساني في تصريح الصحافيين، طلبت في السابق بسحب المجلس الأولمبي الآسيوي والمجمع التابع له بناء على تقارير ديوان المحاسبة لتكون إيراداته للدولة. وأشار إلى ان هناك الكثير من المخالفات في المجلس والمجمع التابع له حيث تم فيها استغلال أراضي الدولة، لافتاً إلى انه استناداً إلى القانون رقم 105 لسنة 1980 بشأن املاك الدولة فإن هناك الكثير من التجاوزات بهذا الشأن. وقال، أنا لا أتكلم إلا بالبدليل والبرهان واليقين وبطلب من وزير المالية والداخلية إجراء التحريات اللازمة فيما بينهم في سنة 2017 وتفصيل قولتين الدولة، مشيراً إلى انه وجه ثلاثة أسئلة برلمانية بهذا الشأن. وذكر ان أسئلته كانت بشأن وجود إيداعات مالية وسحوبات وتحويلات مالية لأشخاص وشركات متعلقة بالبنحة الأولمبية والمجلس الأولمبي الآسيوي، مطالباً بإيهاهم بضرورة إجراء التحريات والوقوف على صحة هذه المعلومات وذكر الإجراءات المتبعة بشأنها ومدى الكفاءة بأكملها لاسيما رئيس الوزراء ووزير الداخلية والمالية من المتستر بهذا الشأن، مؤكداً انه سيخبر الموضوع بأكملها

■ وأوضح ان قانون تعارض المصالح يمنع معنا باتا استغلال السلطة وكذلك بند الضيافة في وزارة العدساني أن وزير الداخلية والمالية يعلمان علم اليقين انني لا أتحدث إلا بوجود مستندات والأدلة وأطلبها تطبيق القانون سواء على الشيوخ أم التجار أو على المواطنين والوافدين بمسطرة واحدة لتحقيق المصلحة العامة. وفي الاطار نفسه قال العنساني في سوال الاول إلى رئيس الوزراء، ان تقرير ديوان المحاسبة بشأن تكليف مجلس الأمة الخاص بطلب الفحص والتحقيق من صحة الإجراءات التي تمت لإنشاء مشروع المجلس الأولمبي الآسيوي أشار إلى مخالفة المرسوم بقانون رقم (105) لسنة 1980 في شأن املاك الدولة والقوانين المعملة له،

## "العرائض والشكاوى": حضور مسؤولي الأشغال والبلدية بداية للتعاون



■ جانب من اجتماع العرائض بمسؤولي الأشغال والبلدية

■ طالب رئيس لجنة العرائض والشكاوى البرلمانية النائب حمدان العازمي جميع الوزراء بحضور التعاون ومضور اجتماعات اللجان لخدمة الوطن والمواطن، لافتاً إلى ان اللجنة اجتمعت أمس بحضور وزير الأشغال العامة والبلدية عصام الرومي ومدير البلدية وكوكبة وزارة الأشغال فيما اعتر مدير هيئة البيئة مشيراً إلى ان هذا الضور كان استجابة واصمة للرسالة التي وجهتها اللجنة وناقشا المجلس في جلسة الثلاثاء بشأن التعميل الحكومي في اجتماعات اللجان. وقال العازمي في تصريح إلى الصحافيين، ان حضور المسؤولين جزء من التعاون ما بين السلطين لاسيما وان هذه الشكاوى تخص المواطنين وانقلب المشاكل حمل بوجود المسؤولين لصاحب القرار، مؤكداً ان هذه بداية موفقة للجنة التي تعقد اجتماعاتها كل خميس والظرف الحكومي كذلك. وأضاف الوزير، الذي يعاين نثني عليه وشكره ومن يتعنت عن التعاون نحدرة مرة ومرتين وثلاثة، مشيراً إلى ان جميع المواطنين لهم الحق في اللجوء للجنة التي يلبها وبإب الشعب ملقوح لأجلهم ولانصالحهم خاصة وان عملنا أمانة وواجبنا ان نؤديه على اكمل وجه. ودعا العازمي جميع الوزراء إلى التعاون مع جميع اللجان لأن الهدف واحد وهو خدمة الوطن والمواطن وحل مشاكلهم.

## الحوية لإلزام الجهات الحكومية تقديم تقارير نصف سنوية عن الإحلال

■ وجه النائب وليد الطبطبائي رسالاً إلى الشيخ صباح الفالذ بشأن عدد القروض والمعونات والمساعيات الحكومية المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية إلى الفلبين. وطلب الطبطبائي كشفاً بقيمة القروض التي وصلت عليها الفلبين منذ إنشائه الصندوق الكويتي للتنمية وحتى تاريخ ورود السؤال، سواء كانت قروضاً مباشرة أو تمويلاً مباشراً أو مشتركاً أو مساهمة الناتجة عن تصريجات بعض القيادات والمسؤولين في الفلبين عند منح تلك القروض المستقبلية لها؟

وحتى نهاية مارس 2019 حتى يتم الوصول بحلول عام 2022 إلى النسبة التي تم وضعها لكل مجموعة من المجموعات الوظيفية، حيث تقترب كل التخصصات من الوصول بنسبة التكوييت إلى 100 ٪، وهذا بحسب ما وضعته الخطة بقرار ديوان الخدمة المدنية رقم 11 لسنة 2017. وأوضح ان اقتراحه يأتي نظراً لازدياد نسبة البطالة عاماً بعد آخر دون إيجاد الحلول للقضاء عليها رغم ما تمكثله من مشكلة حقيقية إذا تركت تتفاقم فقد تتحول إلى سبب لزعزعة الاستقرار في المجتمع لما لها من نتائج سلبية على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

■ اقترح النائب محمد الحوية إلزام الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالإحلال والتوظيف تقديم تقرير دوري كل 6 أشهر إلى مجلس الأمة يتضمن عدداً ومسميات الوظائف التي تم تعيين كويتييين فيها بالإحلال، وإحصائيات وأرقاماً عن إجمالي عدد الكويتيين والوافدين العاملين لديها وتم بلغت نسبة الإحلال فيها. وقال ان الدولة بدأت في تنفيذ خطة تكوييت الوظائف الحكومية، والتي ستستمر مدة 5 سنوات حتى عام 2022، مع طريق قيام كل جهة حكومية بتجهيز قائمة بأعداد الموظفين الوافدين، والذين سيتم الاستغناء عنهم، خلال العام المالي المقبل الذي يبدأ من أبريل 2018